# صناعة الجوع خرافة الندرة

عنوان كتاب ألفه فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينيز وترجمه الأستاذ أحمد حسان ونشرته عالم المعرفة الكويتية عدد أبريل ١٩٨٣م العدد ٦٤ يقول فيه: "لقد أصبح الغذاء في عالمنا سلاحا سياسيا مستخدما ببراعة وبلا ضمير في تذويب مقاومة الشعوب الفقيرة وإخضاعها لسياسة الدول التي تمسك بمفاتيح مخازن الغلال في العالم"، ثم يقول: "إن حفنة متناقصة من مستثمري الأرض والشركات الغذائية تسيطر على جزء يتزايد أكثر فأكثر من غذائنا. إننا نتعرض لتضيع مزايد وتتعرض لمواد كيماوية خطيرة ولتغذية أقل ولأسعار مرتفعة باستمرار ينتج عنها جوع بعض الناس وسوء تغذية الكثيرين".

وطبقا للجنة التي ألفتها الولايات المتحدة في أواخر الستينيات وطبقا لدراسة علماء جامعة ولاية أبوابا مؤخرا: لا يزرع الآن سوى ٤% من الأراضي الزراعية في العالم، وفي كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية لا يزرع إلا أقل من ٢٠% من الأراضي التي يمكن زراعتها، ويمكن لمحاصيل الحبوب في الدول النامية أن تفوق الضعف قبل أن تصل إلى متوسط المحصول في الدول الصناعية وليس هناك من سبب يحول دون أن يعوق إنتاج الغذاء في معظم الدول النامية ويمكن للأرض التي تقدم الآن محصولا واحدا في السنة أن تقدم محصولين أو أكثر.

وفي معظم البلدان التي يجوع فيها الناس يسيطر كبار الملاك على معظم الأرض، وقد أظهرت الدراسة عن ٨٣ بلدا أن نحو ٣% من كل ملاك الأرض

يسيطرون على نحو ٧٩% من كل الأرض المزروعة وهي أقل إنتاجية، وإلى جانب ذلك فإن عددا كبيرا منهم يترك مساحات كبيرة دون زراعة، ففي دراسة عن كولومبيا سنة ١٩٦٠م تقول: إن أكثر الملاك الذين يسيطرون على ٧٠% من الأراضي لم يزرعوا سوى ٦% من أرضهم والثروة الناتجة تمتص في استهلاك ترفي، وإلى جانب ذلك، فإن الأغنياء يقرضون الفقراء بفوائد تتراوح ما بين ٥٠% إلى ٢٠٠%.

وهناك سوء استخدام للموارد عندما تتحول عن تلبية احتياجات الغذاء الأساسية إلى إشباع من أكلوا فعلا، فالجوعى لا يملكون من النقود ما يكفي لجعل هذه الحاجة محسوسة في السوق، فإن الموارد الزراعية تتحول إلى الأسواق الخارجية التي تدفع ثمنا مرتفعا ومن ثم تتسع المحاصيل الترفية، بينما يجرى إهمال المحاصيل الغذائية، ففي أمريكا الوسطى "منطقة الكتلايبي" تبلغ نسبة الأطفال سيئي التغذية ٨٠% ويخصص نصف الأراضي الزراعية لإنتاج المحاصيل والمناسبة من أجل نخبة محلية للتصدير بدلا من إنتاج الغذاء الأساسي للشعب.

وفي عام ١٩٧٣م قامت ٣٦ دولة من أفقر الدول الأربعين بتصدير سلع زراعية إلى الولايات المتحدة في أواخر الستينيات، وأوائل السبعينيات ازدادت الصادرات الزراعية من بلدان الساحل الإفريقي إلى أوروبا في مواجهة الجفاف المتفاقم والجوع المنتشر، وخلال الجفاف في مالي زيدت المساحة المزروعة بمحصولي التصدير الأكثر أهمية وهما الفول السوداني والقطن بحوالي ٥٠% وما يزيد على ١٠٠% على الترتيب في الفترة من سنة ١٩٦٥ إلى ١٩٧٢م.

وهناك محاصيل أساسية أصبحت تستخدم باعتبارها محاصيل ترفية ومحاصيل تصدير كالذرة والخضروات والأرز، ففي المكسيك تستخدم الماشية من الغلال الأساسية أكثر مما تستهلك من غيرها، وفي البرازيل نجد أن الذرة يزرع منها ربع إجمالي المساحة وفي عام ١٩٧٧م ذهب أكثر من ثلث هذا إلى تسمين الماشية في البرازيل وفي أوروبا، وقد وسعت البرازيل وبارجواي بسرعة من المساحة بفول الصويا إلا أن هذا الغذاء الغني بالبروتين مخصص كله تقريبا للتصدير ولتسمين الماشية.

ثم إن بعض الدول شديدة الكثافة السكانية ينال سكانها تغذية مناسبة، ففرنسا لديها نفس العدد من السكان لكل فدان مزروع مثلما لدى الهند والصين حيث استأصل الجوع خلال ٢٥ سنة لديها ما لدى الهند من السكان لكل فدان مزروع وقد لوحظ أن البلاد التي بها عدد قليل نسبيا من السكان لكل فدان مزروع هي عادة البلاد التي يكون فيها معظم الناس سيئي التغذية، ففي جنوب الصحراء الإفريقية وهي إحدى أسوأ مناطق المجاعات في العالم يوجد نحو فدانين ونصف من الأراضي المزروعة لكل إنسان أي أكثر مما في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومن ٦ إلى ٨ أضعاف مما في الصين وهذا التقدير بالنسبة لأفريقيا بما يمثل ما لا يزيد عن ١٢% من أراضي الإقليم الصالحة للزراعة.

وأمريكا اللاتينية يوجد بها ١٦% من أراضي العالم الصالحة للزراعة ويوجد بها ٦% من سكان العالم وبها جوع أكثر مما في بنجلاديش، وبوليفيا بها أكثر من نصف فدان من الأراضي المزروعة لكل شخص وبها إمكانية لزراعة أكثر من عشرة أفدنة لكل شخص ومع ذلك فإن سوء تغذية، والمكسيك بها من

الأرض المزروعة لكل شخص أكثر من بكوبا وبها سوء تغذية، وفي كوبا لا يوجد سوء تغذية.

بنجلاديش: تنتج ما يكفي لتزويد كل فرد فيا بما لا يقل عن ٢٣٠٠ سعر حراري يوميا، لكن الملاحظ أن أكثر من نصف العائلات طبقا لأرقام البنك الدولي تستهلك أقل من ٥٠٠ سعر حراري للفرد، ويعاني ثلثا السكان من نقص البروتين والفيتامينات وسبب ذلك أن الناس يضطرون لبيع كمية كبيرة مما ينتجونه حتى يسددوا ما عليهم من الديون التي عليهم بفائدة كبيرة للتجار المرابين الذين اقترضوا منهم ويبيعون بأرخص الأسعار، ولذلك فقد أصبح العدد من الملاك المرابين تجارا وذلك هو أول أسباب الندرة في الغذاء.

والأجراء المعدومون المعتمدون على أجور ضئيلة تقفز أسعار الغذاء نتيجة نشاط من يبيعون بنسبة تزيد ما بين ٢٠٠% إلى ٥٠٠% ومن هنا رأينا العديد ممن يموتون جوعا بعد فيضانات عام ١٧٩١م، بينما كدس من يخزنون الغلال ما يقدر بنحو ٤ ملايين طن من الأرز لأن الأغلبية الساحقة أفقر من أن تشتريه.

ومن الملاحظ أن خصوبة أرض بنجلاديش مذهلة فهي تتمتع بمناخ استوائي سخي "شمس وماء" وأرض غنية وعميقة يرسبها سنويا أنهار ضخمة بفروعها التي لا تحصى.

ويوجد تقرير قدم للكونجرس عام ١٩٧٦م أن البلاد غنية بما يكفي من الأراضي الخصبة بالماء والقوة العاملة والغاز الطبيعي للأسمدة لا لتصبح مكتفية بذاتها غذائيا فقط بل لتصبح مصدرا للغذاء حتى مع حجم سكانها السريع المتزايد، وهم في حاجة إلى التحكم في مياه الأمطار حتى لا يحدث جفاف،

وصغار الملاك يخشون من ذلك حتى لا يستولى عليها المالك الأكبر، والمالك لا يريد لمستأجريه أن يزدهر فيصبحوا أقل تبعية ومن ثم فلا عجب في ألا يزيد ما يرويه عن نحو ٥٥% من الأراضي المزروعة.

وفي عام ١٩٧٣م حينما أقام البريطانيون الملكية الفردية للأرض كان حفر البحيرات شائعا والآن أصبحت القنوات والبحيرات بخاصة، والعمل التعاوني على نطاق القرية مستحيل لأن ١٠% من العائلات الريفية تمتلك ٥١% من الأرض المزروعة ونصف العائلات محروم عمليا من الأرض، وخلال مجاعة عام ١٩٧٤م كان الملاك الأغنياء يقضون طوال الليل في طوابير أمام مكاتب تسجيل الأراضي التي كان المزارعون الصغار الجوعى ضحية الرهونات يبيعونها كآخر ملاذ.

الأسماك: وطبقا لتقارير منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" ربما كانت أغنى المصادر في العالم، ففي الوقت الحالي يسيطر على معظم مياه الصيد متغيبون قانعون ببيع كمية صغيرة من الأسماك لقلة من المستلهكين الميسورين بأثمان مرتفعة، فلماذا يستمرون في تحسين وسائل الصيد؟ وطبقا لتقرير سري للأمم المتحدة هناك استغلال من جانب الملاك المنتفعين لأن المستهلكين من أهل المدن يدفعون ٦٠٠% ما يتعاطاه الصيادون وهي أسعار تبقى السمك بعيدا عن متناول الملايين، ويلاحظ أن العقبة الأساسية أمام تطور شعب بنجلاديش يكمن في السلطة الراهنة لقلة تمتع الأغلبية بإدراك مصالحها المشتركة.